الأمم المتحدة

A/C.4/66/SR.21

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
2 March 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة ميكولسكو . . . . . (رومانيا)

المحتويات

بيان من رئيس الجمعية العامة

البند ٥٣ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-57615 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

بيان من رئيس الجمعية العامة

١ - **السيد النصر** (قطر)، رئيس الجمعية العامة: قال إنه من بين البنود المدرجة على جدول أعمال اللجنة الرابعة، تتصل مداولاتها بشأن عمليات حفظ السلام من جميع جوانب هذه العمليات بالرسالة الأساسية للأمم المتحدة. كما أن تعزيز السلام، والأمن، والرخاء على الصعيد العالمي يتصل بالتنمية والرخاء المستدامين اللذين أعلن عنهما في بداية الدورة السادسة والستين كواحد من مجالات الأولوية الأربعة. وكذلك أعطت مداولات اللجنة بشأن استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية دافعا للتعاون الدولي في هذا الميدان.

٢ - والحالة في الشرق الأوسط واحدة من أكثر المسائل التي تنظر فيها اللجنة حساسية، وخصوصا في ضوء الأحداث الأخيرة. ففي تطور تاريخي، قدم رئيس السلطة الفلسطينية في ٢٣ أيلول/سبتمبر طلب فلسطين للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة؛ وفي الوقت ذاته عجلت المجموعة الرباعية جهودها لإعادة إطلاق المفاوضات التي كان يؤمل أن تزيد من سرعة خطى التسوية السلمية لقضية فلسطين؛ وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر رحب المجتمع الدولي بتبادل السجناء الذي هو دليل على الأهمية الحيوية للوساطة في التسوية السلمية للتراعات. وينبغي أن تبعث هذه التطورات النشاط من جديد في أعمال اللجنة، وأن تيسر اتخاذها للقرارات ذات الصلة الكبيرة الأهمية للعملية في مجموعها. ويجب أن تواصل الجمعية العامة العمل صوب التفاوض بشأن تسوية سلمية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط، تؤدي إلى وجود دولتين مستقلتين وذاتا سيادة وتتوفر لهما مقومات البقاء، وتعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

٣ - ومضى يقول إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تنظر اللجنة أيضا في أعمالها، ما برحت تضطلع طيلة ما يزيد على ٦٠ عاما بدور محوري الأهمية في حفظ الاستقرار في المنطقة، بتخفيف معاناة الأعداد المتزايدة من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في أحوال سياسية واقتصادية بالغة الصعوبة. وأعرب عن امتنانه للمانحين الذي واصلوا تقديم تبرعاتهم القيمة للوكالة حتى في الأوقات العصيبة، وحث الدول الأعضاء على أن تضطلع بدورها.

البند ٥٣ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/66/356 و A/66/362 و A/66/364 و A/66/370 و A/66/373 و A/66/400)

٤ - **السيد كوهونا** (سري لانكا): تكلم بصفته رئيسا للجنة الخاصة وعرض تقريرها (A/66/370) الذي يصف أحوال المعيشة وحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى آب/أغسطس ٢٠١١، وقال إن التقرير يستند إلى معلومات تم جمعها في أثناء بعثة اللجنة الخاصة إلى المنطقة لمدة أسبوع في تموز/يوليه ٢٠١١، بما في ذلك أول زيارة لها على الإطلاق إلى قطاع غزة، بالإضافة إلى اجتماعات في الأردن. ومرة أخرى لم تستجب حكومة إسرائيل لطلب اللجنة زيارة الضفة الغربية المحتلة والجولان المحتل. وتم تقديم الدعم للشهود الفلسطينيين، والإسرائيليين، والسوريين، وكذلك إلى منظمات غير حكومية، للمثول أمام اللجنة.

٥ - وتتمثل ملاحظة اللجنة الخاصة الغالبة عقب زيارتها لغزة في أنه على الرغم من الاسترخاء المحدود في الحصار الذي تفرضه إسرائيل فإنه لا يزال بمثابة عقاب جماعي للسكان

المدنيين، بما له من أثر خاص على الأطفال والصحة البدنية والعقلية. ومما يثير القلق الشديد أيضا القيود الإسرائيلية على حرية التنقل، التي تنفذ أحيانا بقوة السلاح القاتل، وعلى استيراد المواد اللازمة لإعادة بناء المساكن والهياكل الأساسية التي ما زال بالمستطاع رؤية لما لحق بها من دمار نتيجة لتعرضها للقصف. وذكر الشهود أيضا أن ''المنطقة الحاجزة'' الإسرائيلية نزعت ملكية أراض داخل غزة، كانت تستخدم من قبل في أغراض الزراعة وصيد الأسماك، مما عرقل مسيرة هاتين الصناعتين وأدى إلى فقر شديد.

٦ - وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، واصلت إسرائيل مصادرة الأرض الفلسطينية، وهدم المنازل، وتوسيع المستوطنات، في الوقت الذي يهاجم فيه المستوطنون الفلسطينيين وممتلكاتهم، وكان ذلك فيما يزعم بتواطؤ من قوات الأمن الإسرائيلية. وما زالت إسرائيل تواصل بعناد بناء جدار الفصل في تحد للقانون الدولي. وفي حين أن اللجنة الخاصة ترحب بتبادل السجناء في الآونة الأخيرة، فإنها سمعت شهادة تثير شديد القلق بشأن معاملة الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وإمكانية محاكمتهم وفقا للإجراءات القانونية الواجبة.

٧ - ولم تستطع اللجنة السفر إلى الجمهورية العربية السورية في عام ٢٠١١، ولكنها ظلت على اتصال بالضحايا في الجولان السوري المحتل عن طريق التحاور من بعد. وتشير شهادتهم إلى أن السياسات والممارسات الإسرائيلية بقيت كما هي دون تغيير. وتتضمن الشواغل المحددة الحصول التمييزي على المياه، والقيود المفروضة على السفر، وبناء جدار يعزل الإقليم، والاستعمال المفرط للقوة، وسوء أحوال الاحتجاز.

٨ - وتتمثل التوصيات الأساسية للجنة الخاصة، فيما يتصل بغزة، في أنه ينبغي لإسرائيل أن ترفع الحصار، وأن تتخذ إجراءات فورية لتحسين صحة الأطفال، وأن تخفف القيود على حرية التنقل الداخلي. أما فيما يتعلق بالضفة الغربية، فينبغي لإسرائيل أن تكف عن مصادرة المزيد من الأرض أو هدم المنازل، وعن توسيع مستوطناتها في الأرض الفلسطينية المحتلة. وينبغي لها، في الوقت نفسه، أن تفكك المستوطنات القائمة حاليا، وأن تتخذ تدابير فعالة لإنهاء العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم، وكفالة المعاملة الإنسانية للسجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. وأما فيما يتصل بالجولان السوري المحتل، فينبغي لإسرائيل أن تكفل إمكانية الحصول الكافية على المياه، وأن تيسّر زيارة السوريين في الجولان المحتل لأعضاء أسرهم في أي مكان آخر في الأراضي السورية.

٩ - **السيد سيمونوفيتش** (الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان): عرض التقارير الخمسة المقدمة من الأمين العام في إطار البند ٥٣ من جدول الأعمال، وقال إن تقرير الأمين العام عن أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/66/373) يوجز الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الخاصة في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى آب/أغسطس ٢٠١١، والتي اضطلعت بها إدارة شؤون الإعلام دعما لأعمال اللجنة الخاصة.

١٠ - وأضاف أن التقرير عن انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الأراضي العربية المحتلة الأخرى (A/66/362) يبين أنه على الرغم من طلبات الأمين العام، لم يرد من إسرائيل أو أي من الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة أي رد بشأن الإجراءات التي اتخذها أي منهم لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٥/١٠٣.

١١ - ومضى يقول إن التقرير عن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل (A/66/364)، الذي يستند إلى معلومات مقدمة من هيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة والمنظمات غير الحكومية الإسرائيلية والفلسطينية، يوصي بجملة أمور منها امتثال إسرائيل لالتزاماتها القانونية الدولية والتزاماتها بموجب خريطة الطريق فيما يتصل بالمستوطنات، وإجراء تحقيق على النحو السليم في كل الإدعاءات الخطيرة بشأن الأعمال الإجرامية المتصلة بالمستوطنات، والمحاكمة عليها.

١٢ - وأردف يقول إن التقرير عن الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (A/66/356)، يركز بصفة أساسية على انتهاكات الحق في الحياة، وهدم المنازل، وقصف المناطق المدنية الإسرائيلية، واحتجاز الفلسطينيين. ويطالب التقرير بجملة أمور منها احترام المبادئ الإنسانية الدولية القائمة على التمييز بين الأهداف، والتناسبية، والحذر في القيام بالأعمال القتالية لتجنب الخسائر بين المدنيين، والمساءلة.

١٣ - أما التقرير عن الجولان السوري المحتل (A/66/400) فيلخص رد الجمهورية العربية السورية على طلب الأمين العام الحصول على معلومات من الدول الأعضاء بشأن الإجراءات المتخذة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٠٦/٦٥.

١٤ - **السيد عساراف** (إسرائيل): قال إنه تم إطلاق ١٩ صاروخا من غزة إلى داخل إسرائيل في أثناء زيارة اللجنة الخاصة. وأضاف أنه بالنظر إلى أن أعضاء اللجنة لا بد أن يكونوا قد لاحظوا هذه الصواريخ، فإنه يسأل رئيس اللجنة الخاصة عن سبب عدم ذكرها في تقرير اللجنة.

١٥ - **السيد كوهونا** (سري لانكا): ذكر أن ليس من بين أعضاء اللجنة الذين زاروا غزة من يمكنه أن يتذكر إطلاق أي صاروخ أثناء مدة زيارتهم البالغة أربعة أيام، رغم أنهم قضوا وقتا طويلا خارج مكان إقامتهم نظرا لإبلاغهم بأنه لا خطورة عليهم في ذلك. وأضاف أنه يتفق على أن من العسير عدم ملاحظة إطلاق صواريخ.

١٦ - **السيدة رشيد** (المراقب عن فلسطين): ذكرت أن الملايين من الناس خرجت إلى الشوارع في بلدان في الشرق الأوسط، يدعمها في ذلك المجتمع الدولي، مطالبة بالحرية، وتوفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي اتخذ في بعض الحالات إجراءات لكفالة سلامة السكان المدنيين وحقوقهم فإنه ما زال يتعين عليه أن يتخذ إجراءات حاسمة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الجائر للأرض الفلسطينية، وأن يأبه لنداءات المدنيين الفلسطينيين لتوفير الحماية التي تقوم إليها حاجة كبيرة.

١٧ - وأوضحت أن التزامات إسرائيل، بصفتها سلطة قائمة بالاحتلال، التي تجاهلتها طيلة أربعة عقود من الزمان تنص عليها اتفاقية جنيف الرابعة التي هي طرف فيها. كما أن العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك اتفاقية حقوق الطفل كلها تنطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. غير أن إسرائيل واصلت الاستهزاء بالقانون الدولي، بانتهاكها المنهجي لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، وارتكاب أعمال لا حصر لها تشكل جرائم حرب وإرهاب دولة. كما أنها أوقعت خسائر لا داعي لها في الأرواح - فلقد قتلت القوات المحتلة الإسرائيلية ما يقرب من ١٠٠ شخص في السنة الماضية وحدها.

١٨ - وقد نزح ما يزيد على ٧٥٠ فلسطينيا من الضفة الغربية على أثر هدم منازلهم. وفي خضم جهود دبلوماسية نشطة تبذلها جميع الأطراف، وعلى الرغم من تأكيدات إسرائيل المضللة لالتزامها بالحل القائم على وجود دولتين، أعلنت حكومتها مؤخرا عن بناء ما يقرب من ٦ ٠٠٠ وحدة استيطانية غير قانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأعربت عن عزمها على مواصلة بناء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية، كرد انتقامي على وجه التخصيص على قبول فلسطين كدولة عضو في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وحدثت، علاوة على ذلك، زيادة حادة في أعمال العنف والمضايقة التي تقرها الحكومة ويرتكبها المستوطنون ضد الفلسطينيين في كل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب، في هذا الصدد، التأكيد على أن الأنشطة الاستيطانية جميعها غير قانونية بموجب القانون الدولي العرفي والجنائي، وعلى أنها تشكل أكبر خطر منفرد لإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة، والحل القائم على وجود دولتين، ومن ثم لإقامة سلم عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويجب أن يحمل المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، إسرائيل على الامتثال لالتزاماتها.

١٩ - وفي الوقت ذاته، استمر بناء جدار إسرائيل التوسعي. وعلاوة على ذلك، واصلت إسرائيل في القدس الشرقية وفيما حولها طرد السكان الفلسطينيين الأصليين، بهدف إيجاد أغلبية يهودية في المدينة، بغية تقرير مصيرها على نحو غير قانوني وانفرادي. ويتضح من أعمال إسرائيل وأقوالها أنها لا تلتزم بالسلام. وعلى الرغم من ترحيب القيادة الفلسطينية بالاتفاق الأخير بشأن إطلاق سراح السجناء، فإنها لا تزال بالإضافة إلى ذلك تطالب بالإفراج عن بقية السجناء السياسيين الفلسطينيين الذين يزيدون في مجموعهم على ٥ ٠٠٠ سجين، بمن فيهم مئات من الأطفال المحتجزين في ظل أحوال قاسية في السجون الإسرائيلية. وإلى جانب ذلك، يتعرض العديد منهم للإساءة البدنية والعقلية، ويحتجزون في حبس انفرادي، بل ويعذبون. وتستأهل سوء معاملة الأطفال، على وجه الخصوص، أن يوليها المجتمع الدولي الاهتمام على سبيل الاستعجال.

٢٠ - وانتقلت إلى الكلام عن قطاع غزة، فقالت إن الهجمات العسكرية الإسرائيلية استمرت ضد سكانها المحاصرين الذين يزيد عددهم على ١،٥ مليون نسمة ويتعرضون لعقوبة جماعية؛ وأن ما لا يقل عن ١١ فلسطينيا قُتلوا في الأسبوع الماضي وحده في حالات إعدام خارج نطاق القانون. وأن مما يزيد من تفاقم الفقر والحرمان الحصار غير القانوني الإسرائيلي الذي دخل من قبل عامه الخامس. ويجب أن يطالب المجتمع الدولي بأن ترفع إسرائيل الحصار رفعا تاما، وأن تسمح بحرية تنقل الأشخاص والسلع، وإعادة البناء، وإعادة التأهيل الاجتماعي.

٢١ - ويجب أن تنطبق سيادة القانون على جميع أعضاء المجتمع الدولي دون استثناء، وأن تستخدم في الحكم على أعمال الاحتلال والانتهاكات الإسرائيلية نفس المعايير الأخلاقية والقانونية المطبقة على سائر القضايا المدرجة في جدول الأعمال العالمي.

٢٢ - وأضافت أن الشعب الفلسطيني وقادته يلتزمون بالسلام والحل القائم على وجود دولتين، ولكن فرصة إقامة السلام تفوت الآن دون اغتنامها. ويجب بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى تسوية سلمية نهائية، كيما يتسنى للشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير المصير والحرية في دولة فلسطينية مستقلة، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، عاصمتها القدس الشرقية، وكفالة التوصل في الوقت ذاته إلى حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين.

٢٣ - **السيد عبد العزيز** (مصر): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وقال إن احترام إسرائيل للقانون الدولي شرط

أساسي لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وإنهاء الاحتلال ذاته والنزاع العربي الإسرائيلي. وفي حين أن الحركة تلاحظ الجهود الدولية والإقليمية المبذولة في الآونة الأخيرة، فإنها تأسف لعدم القدرة على إعادة بدء المفاوضات السلمية المباشرة على المسار الفلسطيني، وذلك في المقام الأول بسبب عدم التزام إسرائيل بالتقيد بمعايير واضحة متفق عليها. وتتضمن هذه المعايير قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ ((٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومرجعية مدريد بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق. وأن أعمال إسرائيل العدوانية غير القانونية بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال تزعزع استقرار الحالة، وتقوض إمكانية الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٢٤ - وكما يتجلى في تقرير اللجنة الخاصة، تتسم حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة جميعها بأنها قاسية تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده. وتشعر الحركة بانزعاج بالغ إزاء النتائج التي توصلت إليها اللجنة، والتي تشير إلى وجود حالة منهجية من الخروج على القانون، ولا سيما فيما يتصل بحالة الأطفال في الأرض الفلسطينية المحتلة التي ما برحت الحالة فيها عامة تشهد تردیا، مع انتهاك مجموعة واسعة من حقوق الإنسان. وتطالب الحركة، بصفة خاصة، بالوقف الفوري للتدابير الإسرائيلية الرامية إلى الطرد أو النقل غير القانونيين للمدنيين الفلسطينيين من مناطق استراتيجية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخصوصا القدس الشرقية. وأن مما يثير الانزعاج أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ما زالت تتبع هذه الممارسات - حملة الاستيطان، وجدار الفصل، والطرد القسري، وهدم المنازل، وإلغاء حقوق الإقامة - على الرغم من أنها محظورة بموجب القانون الدولي، ويرفضها المجتمع الدولي. ولا شك في أن المستوطنات الإسرائيلية تشكل العقبة الرئيسية التي تعترض سبيل المفاوضات المباشرة والحل القائم على وجود دولتين. ويجب اتخاذ خطوات وفقا للقانون الدولي لإنهاء التدابير غير القانونية الإسرائيلية التي تضر على وجه الخصوص بأكثر الناس ضعفا، مثل النساء والأطفال واللاجئين.

٢٥ - وقد جلبت حالة حقوق الإنسان الحرجة في غزة، التي هي أولوية عليا للحركة، معاناة عميقة على المدنيين الفلسطينيين. فإسرائيل تفرض عقوبة جماعية عن طريق حصارها المستمر في الوقت الذي لا تزال فيه العواقب الدائمة لعدوانها العسكري في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ تنتهك حقوق الإنسان والقانون الإنساني. ويجب أن ترفع إسرائيل هذا الحصار غير القانوني، وأن تفتح كل نقاط العبور. وعلى الرغم من أن الحركة ترحب بتبادل السجناء المتفق عليه برعاية مصرية، فإنها تدين استمرار احتجاز ما يزيد على ٠٠٠ ٥ من الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية يتعرضون بانتظام لسوء المعاملة والانتهاك. ويجب إطلاق سراحهم فورا، ويجب في حالة تعذر ذلك أن يكون هناك إشراف دولي على أحوالهم.

٢٦ - وفي الجولان السوري المحتل، تنتهك إسرائيل أيضا بوضوح القانون الدولي، ويجب أن تنسحب انسحابا كاملا، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

٢٧ - ويجدر التأكيد على أنه لا يمكن إجراء مفاوضات سلام جادة في الوقت الذي تنتهك فيه إسرائيل حقوق الإنسان للسكان المدنيين الواقعين تحت الاحتلال، وتزيد من تفاقم النزاع. وتطالب حركة عدم الانحياز بأن تكف إسرائيل عن جميع الانتهاكات، وأن تتصرف بحسن نية من أجل تهيئة بيئة تؤدي إلى السلام، بالامتناع عن أعمال الاستفزاز، والامتناع عن اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تغيير مركز

الأراضي المحتلة، ولا سيما القدس الشرقية، أو استباق الحكم على نتيجة المفاوضات بشأن المركز النهائي. ويجب أن يحول المجتمع الدولي دون انهيار عملية السلام بعد سنوات عديدة من الجهود، وأن يطالب بأن تحترم إسرائيل التزاماتها القانونية كسلطة قائمة بالاحتلال، وأن تكف عن كل ما ترتكبه من انتهاكات للقانون الدولي. وأكد مجددا التزام حركة عدم الانحياز الذي لا يتزعزع بالحل العادل والشامل للنزاع العربي الإسرائيلي، الذي تشكل قضية فلسطين لبه؛ وطالب بالاستعادة الفورية لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في ممارسة تقرير المصير والسيادة في دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

٢٨ - **السيد فريلاس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد: أيسلندا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدي عملية الاستقرار والانتساب: ألبانيا، وصربيا؛ بالإضافة إلى أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وقال إن التغيرات الأساسية التي شهدها العالم العربي مؤخرا زادت من الأهمية الملحة لضرورة إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. وأن هذه التطورات قد أثبتت، علاوة على ذلك، أنه لا بد من تلبية المطامح المشروعة للفلسطينيين في إقامة دولة خاصة بهم وللإسرائيليين في إحلال الأمن. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يكرر مجددا نداءه للأطراف باستئناف المفاوضات وفقا لبيان المجموعة الرباعية المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ويؤكد على دور المجموعة الرباعية الحاسم الأهمية في تيسير استئناف المحادثات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين.

٢٩ - وأردف يقول إن الاتحاد الأوروبي، إذ يكرر نداء المجموعة الرباعية لكلا الطرفين بالامتناع عن الأعمال الاستفزازية، فإنه يعرب عن استيائه إزاء القرارات الإسرائيلية الأخيرة التي تقضي بتوسيع المستوطنات في القدس الشرقية وتعجيل أعمال البناء في القدس الشرقية والضفة الغربية وفي البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية. وينبغي التوقف فورا عن جميع الأنشطة الاستيطانية - التي هي عقبة غير قانونية في سبيل السلام والحل القائم على وجود دولتين - والتخلي عن خطط البناء الجديدة.

٣٠ - وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتدابير المتخذة لتخفيف القيود على حرية التنقل في الضفة الغربية ودخول السلع إلى غزة. وأضاف أنه ينبغي اتخاذ المزيد من الخطوات للتصدي للعناصر المتطرفة، وتعزيز التنمية الاقتصادية الفلسطينية. ويجب أن تحترم إسرائيل وسائر الأطراف الأخرى حقوق الإنسان للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ورحب بعرض خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ للحوكمة، والاقتصاد، والتنمية الاجتماعية، والهياكل الأساسية، وطالب بمواصلة الدعم الدولي لعملية بناء الدولة الفلسطينية. وأشار، في ضوء التقارير المقلقة القائلة بأن الحكومة الإسرائيلية تعتزم أن توقف مؤقتا تحويل العائدات إلى السلطة الفلسطينية، إلى أنه ينبغي أن يتسم جمع إسرائيل للعائدات باسم السلطة الفلسطينية بالكفاءة والشفافية وإمكانية التنبؤ به.

٣١ - وذكر، فيما يتعلق بغزة، إن الاتحاد الأوروبي يطالب بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، واحترام القانون الإنساني الدولي، والفتح الفوري غير المشروط للمعابر للسماح بتدفق المعونة الإنسانية والسلع التجارية، والأشخاص. ويجب التوصل إلى حل يسمح بتعمير غزة وإنعاشها اقتصاديا، مع تلبية الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل؛ وقد عرض الاتحاد الأوروبي المساعدة في بلوغ هذا الهدف. والاتحاد الأوروبي، إذ يشعر بالقلق إزاء تجدد تبادل إطلاق النار في غزة وجنوب إسرائيل عقب إطلاق مجموعة الجهاد الإسلامي لصواريخ إلى داخل إسرائيل، يدين

الاستهداف العشوائي للمدنيين، ويطلب إلى جميع الجوانب احترام وقف إطلاق النار.

٣٢ - وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل مع شركائه في المجموعة الرباعية ومع آخرين للتوصل إلى تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي.

٣٣ - **ديالو** (السنغال): ذكر أن وفده يعرب، بدافع من احترام المبادئ الأخلاقية الدولية وميثاق الأمم المتحدة، عن تضامنه مع سكان الأراضي المحتلة الذين يتعرضون للمعاناة، والذين حرموا طيلة ما يزيد على أربعة عقود من الحياة العادية. و لم يعد التعاطف كافيا للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي الشائن، ولا يمكنهم فهم استمرار عجز المجتمع الدولي عن منع انتهاكات حقوقهم الأساسية غير القابلة للتصرف.

٣٤ - ويجب، في ضوء استمرار احتلال الأراضي العربية على الرغم من قرارات الأمم المتحدة التي تطالب بإنهاء ذلك الاحتلال، أن يؤكد مجلس الأمن مجددا ضرورة الامتثال الدقيق لجميع القرارات ذات الصلة واتفاقية جنيف الرابعة، وأن يطالب بأن تنهي إسرائيل انتهاكاتها المتعمدة أو غير المتعمدة لحقوق الإنسان للفلسطينيين الذين يعيشون تحت احتلالها.

٣٥ - وأردف يقول إن اللجنة الخاصة قد جمعت في تقريرها، على الرغم من عدم تعاون إسرائيل، أدلة كافية عن الانتهاكات المنهجية للحقوق في الحياة، والحرية، والأمن، وحرية التنقل. وأن إنكار هذه الحقوق، وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة ذات حدود معترف بها دوليا يعرقل السعي للتوصل إلى سلم عادل ودائم.

٣٦ - **السيد حنيف** (ماليزيا): تكلم بصفته عضوا في اللجنة الخاصة وأشاد بحكومتي الأردن ومصر لما قدمتاه من تعاون، وخصوصا حكومة مصر لتيسيرها أول زيارة تقوم بها اللجنة إلى غزة، ولكنه أعرب عن الأسف لأن موقف إسرائيل اللاتعاوني حال دون إجراء زيارة للضفة الغربية.

٣٧ - وقال إن تقرير اللجنة يبين انتهاكات إسرائيل الصارخة للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. وأنه قد لاحظ بنفسه، في أثناء بعثة اللجنة المحزنة إلى غزة، أن الحصار الإسرائيلي شكل من أشكال العقوبة الجماعية غير القانونية. فالمساكن والمباني لحق بها الدمار لعدم توفر مواد البناء، في حين تؤثر الإمدادات غير الكافية على المجتمع بأسره ولا سيما المسنين والمرضى. كما أدى الحصار البحري إلى فقر الصيادين في غزة، في الوقت الذي أفضى فيه تغلغل ''المنطقة الحاجزة'' في الأرض الفلسطينية إلى الحد بشدة من أنشطة المزارعين. ونتجت عن إنفاذ الحصار بقوة السلاح خسائر عديدة فيما بين المدنيين. كما أن الأطفال في غزة تكتظ بهم حاويات تستخدم كمدارس مؤقتة. ويعتمد حوالي ٧٠ في المائة من الفلسطينيين الذين يعيشون في غزة ويبلغ عددهم ١،٦ مليون نسمة اعتمادا كاملا على الأمم المتحدة للحصول على المساعدة الإنسانية. ويجب تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة بشأن غزة على نحو تام. ويجب، بصفة خاصة، أن ترفع إسرائيل الحصار المفروض على غزة، وأن توقف جميع الأنشطة المتصلة بإقامة المستوطنات على الأرض الفلسطينية، وأن تنهي سياساتها وممارساتها غير القانونية والقمعية ضد الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية، وأن تكفل حق الأطفال الفلسطينيين في التعليم، وأن تتقيد بالمعايير الدولية فيما يتعلق بمعاملة السجناء الفلسطينيين.

٣٨ - وما برحت حالة حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل مسألة تثير القلق الدولي، نتيجة للسياسات والممارسات الإسرائيلية التي تبعث على الاستياء، مثل الوصول التمييزي إلى الموارد النادرة، وإعاقة الزيارات العائلية عبر الحدود، وضم الأراضي السورية، وزرع الألغام. ويجب،

بالإضافة إلى ذلك، أن تجري إسرائيل تحقيقا وافيا وشفافا في الوفيات والإصابات العديدة التي حدثت فيما بين المدنيين السوريين العزل في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١١. ويحول تجريد الفلسطينيين وغيرهم من السكان العرب في الأراضي المحتلة من الطبيعة الإنسانية دون تحقيق السلام العادل والدائم. ويجب أن يتوقف المجتمع الدولي عن السماح لإسرائيل بانتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني مع الإفلات من العقاب في الجولان السوري المحتل فضلا عن الأرض الفلسطينية المحتلة.

٣٩ - **السيد عساراف** (إسرائيل): قال إن التقارير المعروضة على اللجنة، بما فيها من إغفالات فاضحة، ونتائج مقدمة في غير سياقها، وتشويهات صارخة، تقوض موثوقية اللجنة. فولاية اللجنة الأحادية الجانب تحول دون إجراء أي عرض دقيق أو غير متحيز للحالة على أرض الواقع. ففي حين أن إسرائيل تتعرض لنقد قاس مستفيض، تم التغاضي عن قمع حماس الوحشي للفلسطينيين في غزة، وتم تجاهل آلاف القتلى والجرحى والثكلى من الإسرائيليين نتيجة للإرهاب الفلسطيني، وتم إغفال التحريض في المدارس والمساجد ووسائط الإعلام الفلسطينية. وملأت اللجنة الخاصة صفحات عديدة من تقريرها بنقد لاذع لإسرائيل، ولكنها استبعدت - وأنكرت مرة أخرى - لأغراض خاصة بها إطلاق ١٩ صاروخا على المدنيين الإسرائيليين في أثناء بعثتها لغزة في تموز/يوليه، وإطلاق ما يزيد على ٠٠٠ ٩ صاروخ إلى داخل جنوب إسرائيل على امتداد العقد الماضي.

٤٠ - وإسرائيل، مثلها مثل سائر البلدان، من حقها أن تحمي مواطنيها. ففي الأسبوع الماضي وحده، أُطلق إلى داخل إسرائيل ما يزيد على ٤٠ صاروخا، بالإضافة إلى قذائف بعيدة المدى، وطلقات مدافع هاون، مما أدى إلى مقتل شخص وجرح العديد من الناس. وينبغي أن تصدم أعمال الإرهاب المرتكبة ضد الإسرائيليين في عام ٢٠١١ كل شخص جدير بالاحترام. وأن حماس، إذا لم تكن في وقت ما تهاجم المدنيين الإسرائيليين، فإنها تضطهد في هذا الوقت شعبها ذاته وتنتهك حقوقه، وتعرّض عمدا المدنيين والمنظمات الدولية للخطر، وتحرّض على الكراهية ضد اليهود والإسرائيليين. وفي الضفة الغربية. أيضا، لا تزال الهجمات الإرهابية مستمرة، وما فتئ اليهود يتعرضون للقتل. وينبغي ألا يُتوقع من أي حكومة أن تقف صامتة في مثل هذه الظروف؛ وستواصل إسرائيل ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها، حسب الاقتضاء.

٤١ - وتتجاهل التقارير قيد النظر التطورات الإيجابية الحاصلة في الضفة الغربية وغزة التي كانت موضع إشادة دولية. فوفقا للإحصاءات الفلسطينية، شهد الناتج المحلي الإجمالي لغزة نموا بنسبة ٢٨ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠١١، وارتفع نصيب الفرد من الدخل بما يزيد على ٢٠ في المائة، وانخفض معدل البطالة انخفاضا كبيرا. وفي الضفة الغربية، أزالت إسرائيل المئات من متاريس الطرق ونقاط التفتيش، مما ساعد على تحقيق نمو بنسبة ٨ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٤ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠١١.

٤٢ - وما فتئت اللجنة الخاصة تشير إلى أن المستوطنات هي السبب الرئيسي في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، حتى وإن كان النزاع سبق إنشاء أول مستوطنة في الضفة الغربية بحوالي نصف قرن من الزمان. أما مسألة المستوطنات فسيتم تناولها في المفاوضات، ولكن العقبة الرئيسية لتحقيق السلام ليست هي المستوطنات وإنما هي رفض العالم العربي الاعتراف بصلة الشعب اليهودي العريقة بأرض إسرائيل، وإصرار الفلسطينيين على ما يسمى بحق العودة. إن القيادة الفلسطينية تطالب بإقامة دولة مستقلة في الوقت الذي تصر فيه على عودة شعبها إلى لدولة اليهودية. ويعني هذا القول تدمير دولة إسرائيل، ومن ثم فإنه ينطوي على إنكار لحقها في الوجود.

٤٣ - وإسرائيل هي البلد الوحيد في المنطقة الذي توجد لديه هيئة قضائية حرة ومفتوحة، والتزام راسخ بتعزيز حقوق الإنسان، وديمقراطية نابضة، وصحافة حرة، ومجتمع مدني وافر النشاط؛ في حين أنه يجري في بعض الدول الأعضاء في اللجنة الخاصة قمع حرية التعبير، واضطهاد الأقليات، وتزوير الانتخابات، ولا تحدث فيها قط أي محاكمات عادلة. ولقد أنفقت الأمم المتحدة، طيلة ٤٣ سنة، موارد في إعداد تقارير متحيزة ضد المجتمع الحر الوحيد في الشرق الأوسط، حتى وإن كان السكان في إيران والعالم العربي يعانون من القمع، والركود الاقتصادي، والطغيان. ولما كانت اللجنة الخاصة، التي لا تتحلى بالطابع المهني، تشوه الحقيقة تشويها صارخا، ولا تفعل ما يخدم السلام، ولا تتصدى للتحديات الحقيقية التي تواجه الشعب الفلسطيني، ستظل إسرائيل ترفض التعاون معها.

٤٤ - **السيدة فيفاس مندوزا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تلت نسخة منقحة من بيان مقدم من رئيس جمهوريتها، صدر بوصفه الوثيقة A/66/395-S/2011/611، وتضمن تأكيدا من رئيس الجمهورية لدعم بلده لإقامة دولة فلسطينية. واستشهد البيان بالفيلسوف الفرنسي غيل ديليز، والشاعر الفلسطيني محمود درويش، والكاتب الإسباني خوان غويتيسولو، والمفكر الفلسطيني الأمريكي إدوارد سعيد، ووصف المظالم التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وأضاف أنه لا يمكن حل النزاع في الشرق الأوسط إلا إذا تمتع الشعب الفلسطيني بالعدالة. غير أن ذات الشعب الذي عانى من واحدة من أسوأ حالات الإبادة الجماعية في التاريخ أصبح جلادا للشعب الفلسطيني. ويستخدم الصهاينة معاداة السامية لابتزاز مناوئيهم، ولكن أي شخص يستنكر الويلات الغربية المتمثلة في معاداة السامية يجب أيضا أن يدين نظام الفصل العنصري الوحشي المفروض على الشعب الفلسطيني الذي ينكر عليه ذات حقه في الحياة.

٤٥ - وأردفت، بعد أن استعرضت تاريخ الحركة الصهيونية وتقسيم فلسطين، تقول إن الدولة الصهيونية اتبعت استراتيجيتها الإجرامية ضد الفلسطينيين بالدعم غير المشروط من الولايات المتحدة. وأضافت أن النزاع في الشرق الأوسط، على عكس ما تود إسرائيل وحلفاؤها من العالم أن يعتقد، نزاع سياسي حديث نشأ في أوروبا. ودائما ما تُولي الأولوية لأمن إسرائيل مع تجاهل أمن فلسطين، وفقا لما يثبته آخر عمل من أعمال الإبادة الجماعية قامت به إسرائيل في غزة. ولا يمكن، علاوة على ذلك، أن يختزل أمن فلسطين في الاعتراف بحكم ذاتي محدود في المنطقتين المحصورتين في الضفة الغربية وغزة. ويجب إقامة دولة فلسطينية حرة وذات سيادة ومستقلة، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، عاصمتها القدس الشرقية؛ ويجب أيضا السماح للفلسطينيين المشتتين في جميع أرجاء العالم بالعودة إلى وطنهم. وأن مما لا يمكن أن يصدقه العقل أن إسرائيل، التي كُتب لها الوجود بفضل قرار اتخذته الجمعية العامة، تبدي هذا القدر الكبير من الازدراء لقرارات الأمم المتحدة التي جاءت بعد ذلك القرار.

٤٦ - **السيد شريف الدين** (إندونيسيا): قال إن من المؤسف أنه يتعين على اللجنة الخاصة كل عام أن تجمع المعلومات في ظل ظروف بالغة الصعوبة بسبب تمادي إسرائيل في تجاهل طلبها المشروع السماح لها بالوصول إلى هذه المعلومات. وعلاوة على ذلك، تتجاهل إسرائيل قرار الجمعية العامة ١٠٤/٦٥، وتواصل توسيعها غير القانوني للمستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، مع قيامها بهدم الممتلكات الفلسطينية، ومصادرة الأراضي، وتغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة. بل إن الحكومة الإسرائيلية أكدت، منذ بضعة أيام فحسب، أنه سيتم التعجيل ببناء وحدات سكنية استيطانية جديدة. كما أنها تشجع الإسرائيليين، في الوقت ذاته، على الاستيطان في

الجولان السوري المحتل. وأعلن أن وفده يدين انتهاك إسرائيل المنهجي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، الذي يشكل إهانة مباشرة للمجتمع الدولي.

٤٧ - وأعرب، بالنظر إلى تجاهل إسرائيل للحقوق الأساسية للفلسطينيين، عن تأييده القوي لتوصيات اللجنة الخاصة. وقال إنه ينبغي لإسرائيل، في جملة أمور، أن تتقيد بالتزاماتها الدولية، وأن تمتثل للمطالب الدولية. ويجب عليها أن تنهي سياساتها وممارساتها التمييزية، وأن تمنع هجمات المستوطنين اليهود على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحقق في الوقت ذاته على النحو السليم في الأعمال الإجرامية التي يرتكبها المستوطنون أو قوات الدفاع الإسرائيلية؛ وأن تكفل، بوجه عام، تساوي الجميع أمام القانون. ويجب أن ينتهي الحصار المفروض على غزة، وكذلك القيود المفروضة على التنقل والناشئة عن بناء جدار الفصل. ويجب أن تنسحب إسرائيل من كامل الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، وأن تكفل إمكانية عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم.

٤٨ - وأضاف أن هذه فترة حساسة للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وينبغي لإسرائيل أن تغتنمها. وسيكون من المؤسف أن تضيع فرصة استئناف عملية السلام. وأن إندونيسيا تؤيد حق فلسطين غير القابل للتصرف في إقامة دولة مستقلة، على أساس الحل القائم على وجود دولتين.

٤٩ - **السيد محمد** (السودان): ذكر أن من الجلي من تقرير اللجنة الخاصة (A/66/370) أن إسرائيل لا تزال تنتهك القانون الدولي بحصارها المخزي لقطاع غزة، الذي يفرض معاناة قاسية على السكان: فحرية التنقل لا وجود لها، والأطفال يعانون من نقص التغذية، والرعاية الطبية والفرص التعليمية تتعرضان لقيود. والحالة في الضفة الغربية ليست بالأفضل، لأن إسرائيل ما فتئت تصادر أراضي الفلسطينيين، وتهدم منازلهم، وتنكر عليهم حرية التنقل، والصحة، والتعليم. وعلاوة على ذلك، تشكل سياسة إسرائيل المستمرة المتمثلة في بناء المستوطنات وجدار الفصل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. ولقد تسبب تصرف إسرائيل الاستعماري المستمر في انهيار المفاوضات، مما يؤثر سلبا على عملية السلام.

٥٠ - ومضى يقول إن احتلال إسرائيل المستمر للجولان السوري لا يستند إلى أي أساس قانوني، وأن معاملتها القاسية للسكان تشكل المزيد من الانتهاكات للقانون الدولي ولحقوق الإنسان. وأن التبادل الذي حدث مؤخرا للسجناء بين إسرائيل وحماس يمثل تطورا سارا، أسوة بقبول فلسطين في عضوية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٥١ - وأضاف أن السلام في الشرق الأوسط يقتضي إقامة دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها مدينة القدس الشريف، وتسوية قضية اللاجئين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤولياته في هذا الصدد.

٥٢ - **السيد حامد** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه انقضى أربعة عقود وأكثر ولم تنسحب إسرائيل بعد من الأراضي العربية المحتلة، متجاهلة بذلك طائفة من قرارات الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. وأنها استطاعت أن تفلت من العقاب، وأن تضع نفسها فوق القانون، بسبب تمتعها بحماية بعض الدول التي تزعم بأنها ترغب في سيادة القانون، وتدعم حقوق الإنسان، ولكنها تحول دون مساءلة إسرائيل على جرائمها. والواقع أن دولتين على وجه التخصيص تعاقبان الآن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على قبولها فلسطين في عضويتها، في وجه توافق آراء دولي على أن لفلسطين الحق كل الحق في أن

تكون عضوا لا في اليونسكو فحسب وإنما أيضا في الأمم المتحدة.

٥٣ - ويتضح من تقرير اللجنة الخاصة أنه ثمة نمط منهجي مستمر لانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان. كما أنها بالإضافة إلى ذلك تتابع أنشطتها المحمومة لبناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وسياستها الإرهابية القمعية ضد المواطنين السوريين الذي يعيشون في الجولان المحتل. ويتعرض هؤلاء المواطنون للتمييز والحرمان من فرص العمل بسبب رفضهم قبول الجنسية الإسرائيلية والخدمة في الجيش الإسرائيلي.

٥٤ - وتسعى السلطات الإسرائيلية، فضلا عن ذلك، إلى قطع صلات الجولان الجغرافية والثقافية بالوطن السوري الأم، ببناء جدار فصل إلى الشرق من قرية مجدل شمس، في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك على وجه الخصوص قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). وقُدمت بشأن هذا الموضوع شكوى رسمية إلى الأمين العام، إلا أنه لم يُتخذ، لسوء الطالع، أي إجراء في هذا الصدد. ويتعرض المواطنون السوريون أيضا للاعتقال التعسفي على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلية التي تحتجزهم في ظل أحوال لا إنسانية لا تفي حتى بالمعايير الدنيا للأمم المتحدة.

٥٥ - وحان الوقت لأن تضطلع الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن على وجه الخصوص، بمسؤولياتها بموجب الميثاق، ولأن تحمل إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. وأن موثوقية الأمم المتحدة، بل وذات وجودها، يتعرضان للخطر.

٥٦ - **السيد السلوم** (الكويت): ذكر أن تقرير اللجنة الخاصة يقدم سردا واضحا وصريحا لمواصلة إسرائيل اتباع ممارسات تتنافى والقانون الإنساني الدولي والمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتسببت هذه الممارسات في تدهور حاد في حالة حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، وزادت من معاناة الفلسطينيين وغيرهم.

٥٧ - وتؤيد الكويت طلب فلسطين الانضمام إلى الأمم المتحدة كعضو كامل العضوية، وكخطوة نحو إعمال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ولقد حققت فلسطين في هذا الصدد انتصارا تاريخيا بقبولها في عضوية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٥٨ - وتطلب الكويت إلى المجتمع الدولي، وخصوصا مجلس الأمن، التوصل إلى حل للنزاع العربي - الإسرائيلي، الذي يمثل أكبر تهديد للسلم والأمن في الشرق الأوسط. ويشكل استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات على الأرض الفلسطينية عقبة تعترض سبيل السلام. وكشفت إسرائيل على الدوام عن تشدد في مسلكها، وإعاقة وازدراء للقانون الدولي في جهودها لتعزيز الاحتلال وتغيير الحالة الاجتماعية والديمغرافية على أرض الواقع. وكان آخر ما قررته حكومتها هو بناء ٢ ٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة في القدس الشرقية المحتلة في تحد صارخ للمجتمع الدولي. ويتعرض الفلسطينيون لقيود متزايدة وانتهاكات متصاعدة يرتكبها المستوطنون المسلحون وقوات الاحتلال على حد سواء. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضع حدا لممارسات إسرائيل الإجرامية، بدعمه للقانون الدولي وحماية المدنيين الفلسطينيين العزل.

٥٩ - وتكرر الكويت تأكيد كامل دعمها الثابت لكفاح الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه المشروعة، بما فيها الحق في إقامة دولة على أرضه عاصمتها القدس. كما أنها ترحب بالقيام مؤخرا بإطلاق سراح عدد من المحتجزين، وتطالب بالإفراج عن بقية السجناء. وينبغي إيفاد بعثة دولية لتقصي الحقائق للتأكد من الأحوال في سجون الاحتلال الإسرائيلية، وتقييم الامتثال لمبادئ القانون الدولي. ويشكل الحصار غير القانوني واللاإنساني المستمر لغزة مثالا آخر على انتهاكات

إسرائيل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وينبغي أن تنسحب إسرائيل من الجولان السوري المحتل، ومن بقية الأراضي اللبنانية المحتلة، وأن تعود إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧؛ فاستمرار احتلالها لأي أرض عربية يشكل عقبة للسلام والأمن في المنطقة. وينبغي أن يمارس المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل كي تكف عن انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي، وتلتزم بالحل السلمي للنزاع، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، عن طريق مبادرات تؤدي إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

٦٠ - **السيد شانيكا** (ناميبيا): ذكر أن الممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي غيرها من الأراضي العربية المحتلة تمثل خرقا لميثاق الأمم المتحدة، وتنتقص من الحقوق الأساسية للسكان. ومن الأهمية بمكان الاعتراض جهرا على ممارسات إسرائيل إذا كانت هذه الممارسات تشكل خطرا فادحا على رفاهة الشعب الفلسطيني.

٦١ - وأردف يقول إن توسيع المستوطنات غير القانونية، وبناء مستوطنات غير قانونية جديدة، وبناء جدران الضم، كلها أعمال تعوق السلام؛ وأن الأنشطة الاستيطانية المستمرة التي تضطلع بها الحكومة الإسرائيلية تشكل تحديا للقانون الدولي؛ وأن المستوطنات في القدس الشرقية وفيما حولها ليست إلا محاولة لتغيير المركز القانوني للمدينة وطابعها المادي والديمغرافي والثقافي. ويجب أن يتوقف هذا الاستفزاز. وينبغي للمجتمع الدولي أن يرغم إسرائيل، في ضوء انتهاكها الجسيم لمبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، على إنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية، وحصارها لغزة اللذين يمثلان عقابا جماعيا فادحا للسكان.

٦٢ - وأضاف أن السبيل الوحيد لضمان أمن إسرائيل، الذي يحق لها على النحو الواجب أن تتمتع به، هو من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، داخل حدود معترف بها دوليا، وفاء بحق طال حرمان الشعب الفلسطيني منه. وأعرب عن الأمل في أن يكون قبول فلسطين في عضوية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة قد وجه رسالة واضحة لمجلس الأمن في أثناء نظره في طلب فلسطين قبولها في عضوية الأمم المتحدة كعضو كامل العضوية.

٦٣ - **السيد اليافعي** (الإمارات العربية المتحدة): ذكر أن تقرير اللجنة الخاصة (A/66/370) يؤكد الانتهاكات الخطيرة والمنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها في فلسطين المحتلة والجولان السوري العربي السلطات الإسرائيلية التي تواصل الاستيلاء على الأراضي، وهدم منازل الفلسطينيين، وتوسيع المستوطنات. ويلتهم جدار الفصل ١٠ في المائة من الأرض في الضفة الغربية، ويعزل ١٢ في المائة من الفلسطينيين عن بقية الضفة الغربية. ويجري نزع ملكية الأراضي الزراعية وموارد المياه والمنشآت، ولا سيما في المنطقة ''جيم'' من الضفة الغربية ووادي الأردن، بغية ضم هذه الأراضي فعليا، وترويج الاستثمار والسياحة الإسرائيليين. وأدى تعاظم وجود المستوطنين في الضفة الغربية إلى زيادة حدة التوتر وعدم الاستقرار، ولكن أعمال الاستفزاز اليومية التي يضطلعون بها تتجاهلها حكومة إسرائيل، التي تعرّض الفلسطينيين وسكان الجولان السوري المحتل بانتظام للقوة الغاشمة والاعتقال التعسفي.

٦٤ - ولا يزال الحصار المفروض على غزة منذ عام ٢٠٠٦ يحد من دخول المعونة الدولية التي يعتمد عليها ٧٠ في المائة من سكان غزة، ولوازم البناء التي تقوم إليها حاجة حاسمة لإعادة بناء المئات من المنازل والمدارس والمراكز الصحية التي دمرتها

إسرائيل. ولقد لحقت بالاقتصاد أضرار شديدة، واتسع نطاق الفقر والأمراض المزمنة والاعتلالات الجسدية والعقلية.

٦٥ - وأعلن أن حكومته تؤيد تمام التأييد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير، وتشجب عدم تعاون إسرائيل مع اللجنة الخاصة. وأنها تدين بقوة ممارسات إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، وخصوصا القرارات الأخيرة التي تقضي بتكثيف بناء المستوطنات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وتجميد المدفوعات من الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية. ولقد نالت هذه التدابير غير القانونية كثيرا من الجهود الرامية إلى حل سلمي للنزاع العربي الإسرائيلي.

٦٦ - وأضاف أنه يناشد المجتمع الدولي التدخل على سبيل الاستعجال لحمل إسرائيل على وقف كل هذه الأنشطة غير القانونية وجرائم الحرب، ويطلب إلى إسرائيل الامتثال لقرارات الأمم المتحدة، والميثاق، والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة.

٦٧ - وأردف يقول إن من حق الشعب الفلسطيني أن يقيم دولة مستقلة داخل حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ عاصمتها القدس الشرقية، وأن المجتمع الدولي يضطلع بمسؤولية تتمثل في حماية الشعب الفلسطيني وسكان الجولان العربي السوري من العدوان والاحتلال. وأعرب عن الأمل في أن تعزز الجمعية العامة ولاية اللجنة الخاصة، وفي أن تتعزز أجهزة تقصي الحقائق.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.